

إشكالية تصاعد تهديد الإرهاب وتجارة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي (2005-2023)

The Issue of the Rising Threat of Terrorism and Drug Trafficking in the Sahel Region of Africa (2005-2023)



طالب الدكتوراه/ فؤاد بوعقال^{1,2}

PhD(c)/ Fouad Bouagal

¹ جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

University of Algiers 3, (Algeria)

² المؤلف المراسل (author correspondent): bouagalf34@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/09/23 تاريخ القبول للنشر: 2026/03/22 تاريخ النشر: 2026/04/28

مراجعة الهقال: اللغة العربية: د. / عفاف طريبي (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د. / رحوه بوسحابية (جامعة معسكر)

ملخص:

تشكل منطقة الساحل الإفريقي بيئة مثالية لتمدد ظاهرة "الناрко-إرهاب"، حيث تتداخل هشاشة الدولة وضعف المؤسسات مع أنشطة غير المشروعة مثل تهريب المخدرات والأسلحة والبشر، هذا التداخل بين الأيديولوجيا الإرهابية والجريمة المنظمة، وقّـر للجماعات المسلحة موارد مالية هائلة سمح لها بتعزيز استمراريته وتوسعها، وتوظيفها للهيمنة الميدانية، وإضعاف الدول، وتأجيج الفساد المحلي، الظاهرة ليست مجرد تمويل للإرهاب، بل منظومة معقدة تربط الاقتصاد غير المشروع بالاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي في المنطقة، ما يجعلها تهديداً متعدد الأبعاد يتطلب مقاربة شاملة لمعالجته.

الكلمات المفتاحية: "الناрко-إرهاب"، "MUJAO"، إرهاب المخدرات؛ الجماعات الإجرامية.

Abstract:

The African Sahel region constitutes an ideal environment for the expansion of the phenomenon of "narco-terrorism", where the fragility of states and the weakness of institutions combine with illicit activities such as drug, arms, and human trafficking. This interconnection between terrorist ideology and organized crime has enabled armed groups to acquire substantial financial resources that strengthen their sustainability and expansion, while using them to dominate the field, weaken states, and fuel local corruption. The phenomenon is not limited to the mere financing of terrorism but represents a complex system linking the informal economy to the security, political, and social stability of the region, making it a multidimensional threat that requires a comprehensive approach to address.

Key words: "Narco-terrorism"; "MUJAO"; drug-related terrorism; criminal groups.

مقدمة:

تمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى أكثر المناطق هشاشة في العالم من الناحية الأمنية والسياسية، حيث تتقاطع فيها ضعف المؤسسات، الفراغ الأمني، والفقر المزمن، مما أتاح بيئة خصبة لنشوء وتوسع ظاهرة "الناрко-إرهاب". هذه الظاهرة تندمج بكونها هجينة، إذ تجمع بين الأيديولوجيا الإرهابية التقليدية والأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، مثل تهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، الأسلحة، البشر والسجائر. وقد أسهم هذا الدمج في منح الجماعات المسلحة القدرة على التكيف، الاستمرارية، والتوسع على المستوى الإقليمي، وهو ما يجعل هذه الأخيرة أكثر تعقيداً من الجماعات الإرهابية التقليدية (A. AJODO-ABEBANJOKO, 2023, p. 87).

تركز ظاهرة "الناрко-إرهاب" على استخدام النشاطات الاقتصادية غير المشروعة كأدوات استراتيجية تمكّنها من تمويل عملياتها المسلحة، السيطرة على شبكات التهريب، وابتزاز المجتمعات المحلية والدول الأجنبية عبر الاختطافات وطلب الفديات المالية، كما أن هذه الجماعات لا تكتفي بنشاطها المالي، بل تقوم بتحويل مواردها المكتسبة إلى أدوات للهيمنة الميدانية، من أجل تعزيز نفوذها السياسي، وإضعاف مؤسسات الدولة، مما يضاعف من تأثيرها على الاستقرار وسيطرتها على الإقليم المحلي والإقليمي (A. THURSTON, 2020, p. 155).

وتشير الدراسات والتحليل إلى أن شبكات التهريب والاتجار غير المشروع المرتبطة "بالناрко-إرهاب" لا تعمل بمعزل عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحلية، بل تتكامل معها، وذلك في تغذية الفساد، وتعبئة المجتمعات لصالح الجماعات المسلحة، مستغلة بذلك الفراغات الأمنية لزيادة السيطرة على المناطق الحدودية والهشة أمنياً، وهذا التفاعل بين الإرهاب والجريمة المنظمة، يعكس تماماً الطبيعة المعقدة للظاهرة مما يتطلب فهماً استراتيجياً متعدد الأبعاد).

في هذا السياق، أصبح من الضروري دراسة هذه الظاهرة من منظور متكامل يشمل كل من البعد الأمني، الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي، من أجل فهم شبكة العلاقات بين الإرهاب والجريمة المنظمة وآليات التمويل والتوسع التي تستخدمها الجماعات المسلحة، كما يستدعي الأمر إلى تحليل تأثير هذه الظاهرة على الاستقرار المحلي والإقليمي والدولي، بما في ذلك تأثيرها على الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات والأسلحة، وعلى عمل المؤسسات الرسمية، وذلك بتقديم توصيات عملية لمكافحة هذه الظاهرة بفعالية.

وفي هذه الدراسة، نستخدم مصطلحاً إجرائياً هو "الناрко-إرهاب"، بالفرنسية: (le narcoterrorisme)، وبالإنجليزية (Narcoterrorism): لتمييز الظاهرة بدقة، إذ تختلف بعض الأدبيات العربية حين تستخدم مصطلح "إرهاب المخدرات"، الذي لا يعكس بالكامل طبيعة التحول الحاصل في الجماعات الإرهابية.

فالمقصود من "الناрко-إرهاب" هو توصيف تحول هذه الجماعات بعد فقدانها للشرعية الدينية أو الاجتماعية، هذه الجماعات لتصبح فاعلة نشطة في شبكات تهريب وتجارة المخدرات، مستفيدين من العائدات المالية لتعزيز قدراتهم العملية، وتوظيف العنف والإرهاب لتحقيق أهداف استراتيجية محدّدة.

ويتيح هذا المصطلح فهم العلاقة التفاعلية بين الأبعاد الاقتصادية والجماعية والأمنية، حيث يصبح الإرهاب أداة لتأمين مصالح مالية مستدامة، في حين توفر الجريمة المنظمة البنية التحتية والموارد اللوجستية الضرورية لتنفيذ الهجمات والتوسع الإقليمي، ويؤكد استخدام هذا المصطلح أن الظاهرة ليست مجرد نشاط إجرامي أو إرهابي منفصل، بل نظام معقد متعدد المستويات يجمع بين التمويل غير المشروع، والعنف المنظم، والاستراتيجية العملية العابرة للحدود.

تتمثل الأهداف الجوهرية لهذه الشبكات في ضمان حرية حركة المخدرات وتنقلها عبر مناطق النفوذ، وهو ما يتحقق عبر تنفيذ عمليات إرهابية استراتيجية تستهدف نقاط ضعف الدولة والبنية التحتية الحيوية. وتشمل هذه العمليات على وجه الخصوص قطاعي الطاقة والسياحة، حيث يتيح استهدافهما إحداث تأثير اقتصادي ونفسي مزدوج، فالعائد المالي من تهريب المخدرات يظل مضموناً، بينما يؤدي الهجوم على مواقع حساسة إلى إضعاف الثقة في المؤسسات وتعطيل الأنشطة الاقتصادية الحيوية، على سبيل المثال لا الحصر هجمات على مواقع الغاز مثل تيقنتوين وإن أميناس في الجزائر، إضافة إلى الهجوم على الهلال النفطي الليبي في ليبيا.

تكشف هذه العمليات أنّ الجماعات الإرهابية تتبع استراتيجيات مدروسة تعتمد على التلاعب بالتوازن بين المخاطر والعوائد، مستفيدة من الهشاشة الأمنية والفراغات التنظيمية في الدول المعنية، كما يوضح هذا النهج أن "الناكرو-إرهاب" ليس مجرد ظاهرة تمويلية، بل أداة تكتيكية متكاملة تستخدم لتوسيع النفوذ الإقليمي، وتقويض الدولة، وخلق بيئة ملائمة لتوسع النشاط الإجرامي.

يتجلى هذا التحول بوضوح في تجربة جماعة "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" (www.abeebooks.com/servlet/BookDetailsPL?bi=32109240084&ref=pd_hw_i_1, 2010) السابقة، حيث تشير الأدلة الميدانية إلى أن أغلب قياداتها وعناصرها كانوا مرتبطين سابقاً بشبكات تجارة المخدرات على المستوى الإقليمي. هذا الارتباط يعكس استراتيجية متعمدة لتكامل النشاط الإرهابي مع الجريمة المنظمة، بحيث توفر الخبرة السابقة في التهريب والعلاقات اللوجستية قاعدة صلبة لتطوير قدرات الجماعة العملية وتمويلها الذاتي.

يبين هذا الواقع أن بعض الجماعات الإرهابية لم تكتفِ بالتمويل التقليدي أو الاعتماد على الدعم الخارجي، بل اعتمدت على رأس مال بشري وتجاري يمتلك خبرة مباشرة في الأسواق غير القانونية، ما يزيد من قدرتها على التخطيط الدقيق للعمليات، وتوسيع شبكاتها عبر الحدود، واستغلال نقاط الضعف المؤسسية في الدول المجاورة (S. ABBA, 2022, p. 95).

كما يسلط هذا المثال الضوء على أهمية فهم الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء الجماعات الإرهابية، باعتبارها عاملاً محورياً في تفسير سلوكهم التنظيمي واستراتيجياتهم التوسعية، وهو ما يفرض على صانعي السياسات الأمنية اعتماد نهج تكاملي يجمع بين الأمن، والاقتصاد، والتحليل الاجتماعي لمواجهة ظاهرة "الناكرو-إرهاب" بفعالية (Collectif d'auteurs, 2013, p. 156).

يُشكّل ما يُعرف بـ "الناрко-إرهاب" تهديداً أمنياً معقداً ومتعدد الأبعاد، نتيجة التداخل بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأنشطة الإرهابية. تبرز خطورة هذا التهديد من خلال تأثيراته المباشرة على استقرار الدول، وتعقيد المشهد الأمني الإقليمي والدولي، وتعزيز القدرات العملياتية للجماعات المسلحة، سواء من حيث التمويل أو التنظيم والانتشار (La lettre de l'IMDEP, 2010, p. 01).

يُظهر هذا التهديد أن "الناрко-إرهاب" يتجاوز حدود الجرائم التقليدية أو الإرهاب التقليدي، ليصبح ظاهرة نظامية واستراتيجية يمكنها استغلال الهشاشة المؤسسية، وضعف الرقابة الحدودية، والصراعات المحلية لتعزيز نفوذها.

شهد الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي تصاعداً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، تجسّد بشكل خاص في اعتماد الجماعات المسلحة على اختطاف الأجانب كأداة لتمويل أنشطتها من خلال الحصول على فدى مقابل إطلاق سراح الرهائن، ورغم أهمية هذه الموارد المالية في دعم العمليات التكتيكية، إلا أنّ قيمتها تظل محدودة نسبياً مقارنة بالعائدات الضخمة التي توفرها تجارة المخدرات، ما يوضح التحوّل الاستراتيجي للجماعات الإرهابية نحو دمج النشاط الإجرامي المنظم مع أنشطتها التقليدية.

يبرز هذا التطوّر تعدد مصادر التمويل واستراتيجية التنوع المالي التي تتبناها الجماعات المسلحة، حيث تسمح العائدات الناتجة عن تجارة المخدرات بتمويل عمليات أكبر وأكثر تعقيداً، بينما تُستغل عمليات الاختطاف لتغطية الاحتياجات الطارئة أو تعزيز الضغط النفسي والسياسي على الدول.

شهدت طبيعة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي تحولاً نوعياً نحو مستوى أعلى من الخطورة والتعقيد، خاصة تلك المرتبطة بأنشطة تهريب المخدرات، إذ أصبح بإمكانها توجيه ضربات أشد تأثيراً واستدامة بفضل امتلاكها وسائل تقنية ولوجستية متطورة تمّ تمويلها جزئياً من عائدات تجارة المخدرات (B. IRATNI, 2011).

يعكس هذا التحول تكاملاً بين البُعدين الاقتصادي والتكتيكي للجماعات الإرهابية، حيث تُستخدم الموارد المالية الناتجة عن تجارة المخدرات لتعزيز القدرات العملياتية، وشراء الأسلحة المتطورة، وتطوير الشبكات اللوجستية، وتمكين القيادات من التخطيط للعمليات بشكل أكثر دقة وفعالية (A. LABROUSSE, et M. KOUTOUZIS, 1996, p. 09).

كما يشير هذا الواقع إلى أن الجماعات لم تعد تعتمد على أساليب تقليدية فحسب، بل صارت تشكل تهديداً استراتيجياً متعدد الأبعاد يشمل البنية الأمنية، والاقتصاد المحلي، والأنشطة المدنية الحيوية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة ومركزة لظاهرة "الناрко-إرهاب" في الساحل الإفريقي، من خلال تسليط الضوء على أهم شبكات التهريب والاتجار غير المشروع، استراتيجيات التمويل، العمليات المسلحة والإجرامية، وتأثيرها على المجتمعات والدول، بما يمكن صانعي القرار والباحثين من فهم أبعاد الظاهرة ووضع سياسات فعالة لمواجهتها.

الإشكالية:

بناءً على ما تقدّم، تتمحور إشكالية الدراسة حول مايلي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار ظاهرة "الناрко-إرهاب" بمثابة تهديدا أمنيا واقعيا في منطقة الساحل الإفريقي؟

مناهج الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة، استدعى الأمر اعتماد مجموعة من المناهج البحثية لضمان استنتاجات دقيقة وموثوقة. وعلى الرغم من الطبيعة الديناميكية المستمرة للعلوم الإنسانية، فقد تم اختيار أهم المناهج التالية التي تمثل أساساً لتحليل الظاهرة المدروسة: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الإحصائي، منهج دراسة الحالة والمنهج المقارن (عبد الرحمن بدوي، 2003، ص 129) إلى جانب استخدام جملة من النظريات والمقاربات منها: نظرية الأمن الجماعي، النظريات الأمنية النقدية، ومقاربة الأمن المركب لباري بوزان (B. BUZAN, O. WAEVER et J. DE WILDE, 1997, p. 187)، مقاربة الأمن الإقليمي والمقاربة الجيوسياسية (إسماعيل صبري مقلّد، 1991، ص 02).

محاور الدراسة: قسمت الدراسة إلى جزئين رئيسيين:

الجزء الأول: البناء المفاهيمي والظروف المساعدة على بروز "ظاهرة الناрко-إرهاب" في الساحل الإفريقي.

الجزء الثاني: الفاعلون الإجراميون في أعمال "الناрко-إرهاب" وممارساتهم التخريبية.

الجزء الأول:

البناء المفاهيمي والظروف المساعدة على بروز "ظاهرة الناрко-إرهاب" في الساحل الإفريقي

1. الفصل الأول: الإطار المعرفي لظاهرة "الناрко-إرهاب":

إنّ ظاهرة "الناрко-إرهاب" من الظواهر المستحدثة في منطقة الساحل الإفريقي، وقد ارتبط ظهورها بتوسع الجماعات اللاتينو-أمريكية في مجال المخدرات، وعلى رأسها "حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية" (FARC)، نحو هذه المنطقة. فقد وجدت هذه التنظيمات في الجماعات الإرهابية الناشطة في الساحل والصحراء شركاء مثاليين لتطوير شبكات تهريب متداخلة، خصوصاً مع تنظيمات مثل "المرابطون"، "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، و"أنصار الشريعة"، ونتيجة لهذا التقارب، نشأ شكل جديد من الجريمة المنظمة يعتمد على التداخل بين الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات (R. SAVIANO, 2026, p. 153).

يرجع تمدّد هذه الظاهرة إلى التحولات التي عرفت ديناميكيات التهريب الدولي للمخدرات، إذ دفعت الضغوط الأمنية في أمريكا اللاتينية الشبكات الإجرامية إلى البحث عن ممرات بديلة أقل خضوعاً للرقابة. وقد مثّلت منطقة الساحل، بما تتميز به من مساحات صحراوية شاسعة وضعف أمني وبنية تحتية هشة، فضاءً ملائماً لذلك، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أنّ تهريب المخدرات يتم عبر ثلاثة مسالك رئيسية نحو أوروبا: مسلكان بحريان يمران عبر جزر الأطلسي، ومسلك بري-جوي عبر غرب إفريقيا، ويُعدّ هذا الأخير الأكثر استعمالاً في السنوات الأخيرة، حيث تتخذ دول مثل غينيا بيساو وسيراليون ومالي نقاط عبور أساسية قبل وصول الشحنات إلى المغرب ومنه إلى الأسواق الأوروبية (A. GRANGE, 2005, p. 135).

تظهر تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) أنّ منطقة الساحل باتت "ممرًا طبيعيًا" لتجارة ضخمة لمادة الكوكايين القادمة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، ما يعزز قدرات الجماعات المسلحة على تمويل عملياتها. وقد ارتفعت كميات الكوكايين المصادرة من حوالي 13 كغ سنوياً (2015-2020)

إلى 1,466 كغ في عام 2022، كما سجلت موريتانيا وحدها اعتراض 2.3 طن بحلول منتصف عام 2023. (UNODC, 2024, p. 140).

وبالتالي فقد تحولت منطقة غرب إفريقيا إلى مركز محوري لتوزيع الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية والماريجوانا (Marijuana) أو بما يعرف "بالقنب الهندي" والقادمة من المغرب، مع توظيف وسائل نقل متعددة مثل الطائرات الصغيرة وقوافل الشاحنات العابرة للحدود. هذا الوضع لم يقتصر على تهديد استقرار دول الساحل فحسب، بل امتد ليشكل خطراً إقليمياً ودولياً، في ظل مساعي الكارتلات اللاتينو-أمريكية إلى تحويل بعض الدول الهشة إلى "دول مخدرات" (J. PIERRAT et L. FIOCCONI, (Narco-États) 2009, p. 66).

وتشير تقديرات أممية إلى أنّ ما بين 30 و40 طناً من الكوكايين تمر سنوياً عبر غرب إفريقيا، مما يعكس خطورة الظاهرة وتعقيدها، وهذا ما يبرر ضرورة دراسة الظاهرة بمقاربتها وذلك من زوايا مفاهيمية وتاريخية لفهم ظروف نشأتها ومميزاتها الجوهرية (Z. MOULAYE, 2014, p. 07).

(أ)- المبحث الأول: تعريف ظاهرة "الناركو-إرهاب" وأصولها المفاهيمية:

تشير الدراسات الأمنية، وخاصة الأمريكية، إلى أن مفهوم "الناركو-إرهاب" يقوم على بعدين متكاملين: الأول يتعلق بتوظيف المنظمات الإجرامية للعنف والإرهاب بهدف حماية مصالحها غير المشروعة وعرقلة تدخل الدولة، والثاني يتمثل في لجوء التنظيمات الإرهابية إلى تجارة المخدرات كمصدر رئيسي لتمويل عملياتها المسلحة واللوجستية، وقد نشأ هذا المصطلح في البداية لوصف ممارسات عصابات المخدرات في دول أمريكا اللاتينية، التي اعتمدت أساليب إرهابية متعمدة لتعطيل جهود الدولة في مكافحتها للنشاطات غير المشروع لهذه الجماعات، قبل أن يتوسع نطاق استخدامه ليشمل التداخل البنيوي بين الإرهاب والجريمة المنظمة على المستوى الدولي. (www.globalterrorwatch.ch, 2015).

يُظهر هذا التحليل أن "الناركو-إرهاب" ليس مجرد وصف سلوكي للعنف أو الاتجار غير شرعي بالمخدرات، بل يمثل إطاراً استراتيجياً لفهم كيفية توظيف التنظيمات الإرهابية للجريمة المنظمة كوسيلة لتحقيق أهدافها، سواء على الصعيد المالي أو العسكري أو النفوذ المجتمعي، مما يجعله تهديداً مركباً للأمن المحلي والإقليمي والدولي.

تُظهر التجربة الكولومبية، ولا سيما كارتلات ميديلي (Cartels de Medellín)، إسهاماً بارزاً في ترسيخ مفهوم "الناركو-إرهاب"، حيث اعتمدت هذه الجماعات على توظيف العنف المنهجي، من خلال اغتيال شخصيات سياسية وإعلامية وأمنية، بهدف تقويض مؤسسات الدولة وإضعاف شرعيتها، وتعكس هذه الممارسات التداخل العميق بين الجريمة المنظمة والعنف السياسي، إذ تحولت تجارة المخدرات من نشاط غير مشروع إلى أداة استراتيجية للتأثير في السياقات السياسية والأمنية (J. PIERRAT et L. FIOCCONI, 2009, p. 66).

أدت هذه التجربة إلى بروز مقارنة أمريكية جديدة لمكافحة تجارة المخدرات، تقوم على دمج الأبعاد الأمنية-العسكرية مع التدخلات التنموية-الاقتصادية، بما يوازن بين القمع المباشر للشبكات الإجرامية وتعزيز القدرة المؤسسية للدولة.

وقد تجسّدت هذه المقاربة فيما عرف بـ "خطة كولومبيا" (Plan Colombia)، التي أصبحت مرجعاً رئيسياً للسياسات الدولية في مواجهة ظاهرة "الناрко-إرهاب"، إذ ركزت هذه المقاربة على تقوية المؤسسات الأمنية، دعم آليات العدالة، ومكافحة الفساد، إلى جانب الاستراتيجيات العسكرية المباشرة لمكافحة الكارتلات المسلحة (J. D. ROSEN, 2014, p. 66).

يشير الطرح الذي تبنته إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية إلى أن "الناрко-إرهاب" يُعدّ تهديداً مركّباً يجمع بين تمويل الإرهاب عبر عائدات المخدرات، واستخدام العنف المنظم كأداة للترهيب والتأثير السياسي على المؤسسات. كما يبرز تقرير خدمة أبحاث الكونغرس لعام 2010 أن هذه الظاهرة ذات جذور تعود إلى أواخر الثمانينيات، مع تورّط نحو نصف التنظيمات الإرهابية عالمياً في أنشطة مرتبطة بتجارة المخدرات (B. LASNIER, 2005).

يُعدّ "الناрко-إرهاب" خياراً استراتيجياً للتنظيمات الإرهابية يوفّر لها التمويل ويعزّز نفوذها عبر الاقتصاد غير المشروع، مما يجعله تهديداً مركّباً للاستقرار الإقليمي والدولي ويتطلّب مقاربات شاملة. يُبرز تطوّر مفهوم "الناрко-إرهاب" منذ ظهوره في بيرو عام 1983 إلى اعتماده دولياً، تحوّل إلى إطار تحليلي لفهم تهديد مركّب يربط بين الإرهاب والجريمة المنظمة. كما تؤكد المعطيات الإحصائية أن هذا الترابط أصبح نمطاً متكرراً، حيث تُستغل تجارة المخدرات كمصدر رئيسي لتمويل العمليات الإرهابية وضمان استمراريتها.

أدى إدراك خطورة "الناрко-إرهاب" إلى إعادة توجيه السياسات الأمنية نحو مقاربات شاملة تجمع بين الأمن والاستخبارات والدبلوماسية، مع تعزيز التعاون الدولي بقيادة الأمم المتحدة لتجفيف مصادر التمويل غير المشروع. ويعكس ذلك فهماً لكون الظاهرة تهديداً مركّباً ناتجاً عن تداخل الجريمة المنظمة مع الإرهاب، مما يستدعي استجابات متكاملة على المستويات الأمنية والاقتصادية والسياسية. (www.globalterrorwatch.ch, 2015).

(ب)- المبحث الثاني: الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساعدت على نشأة ظاهرة "الناрко-إرهاب" في الساحل:

تكشف أوضاع منطقة الساحل أن الضغوط العسكرية والدولية، رغم إسهامها في إضعاف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتقليص نشاطه، لم تؤدّ إلى القضاء عليه، بل أسهمت في إعادة تشكيل المشهد الإرهابي عبر انقسامات داخلية وظهور جماعات أكثر تشدداً ومرونة، مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والموقعون بالدم (D. SERGE, 2014, p. 79).

ويعكس هذا التحول قدرة التنظيمات الإرهابية على التكيف عبر تبني استراتيجيات هجينة تجمع بين التفكك الداخلي وتوسيع شبكات التهريب والتمويل غير المشروع لضمان استمراريتها نشاطها. كما يبرز

محدودية المقاربة العسكرية وحدها، والحاجة إلى سياسات شاملة تُعزّز الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتدعم شرعية الدولة في المناطق الهشة.

وتؤكد هذه الديناميكية أن تحولات المشهد الإرهابي ليست عشوائية، بل تمثل استجابات استراتيجية للضغوط الدولية، تستغل الانقسامات والفراغات الأمنية لإعادة التشكل وتعزيز النفوذ (J. DURRIEU et M. Christian CAMBON, 2013, p. 06).

ويُعدّ فهم ديناميكيات التكيف وإعادة الهيكلة لدى التنظيمات الإرهابية عنصراً حاسماً لتطوير سياسات فعّالة، تتجاوز المقاربة العسكرية نحو استراتيجيات شاملة تشمل تجفيف مصادر التمويل، وتعزيز التنمية المحلية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة لضمان استقرار مستدام.

ويجسد مسار حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا "MUJAO" هذا التحول نحو "الناركو-إرهاب"، حيث ارتبط النشاط المسلح بالاقتصاد غير المشروع، مما أتاح للتنظيم موارد مالية كبيرة مكّنته من تمويل عملياته، وتعزيز قدراته، وتوسيع نفوذه عبر الحدود (P. GOTTSCHALK, 2010, p. 136).

وتعتمد حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا على استغلال الروابط القبلية والاجتماعية لتأمين الدعم المحلي وحماية شبكات التهريب، إلى جانب بنية تنظيمية مرنة تعزّز قدرتها على التكيف وإعادة الانتشار تحت الضغط العسكري.

ويُظهر تطورها من فصيل منشق عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى فاعل إقليمي مركّب يجمع بين الجهاد والجريمة المنظمة أنّ هذا التحول ليس تكتيكياً فحسب، بل استجابة استراتيجية لهشاشة الدولة والفراغ الأمني وفرص التمويل غير المشروع.

ويعكس هذا التحول قدرة التنظيمات الإرهابية على دمج الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نماذج عملها، بما يجعل مواجهتها أكثر تعقيداً ويستدعي مقاربات شاملة تجمع بين الأمن والتنمية وتعزيز مؤسسات الدولة، كما يبرز مسار حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا "MUJAO" تطور "الناركو-إرهاب" من مجرد آلية تمويل إلى أداة لبناء نفوذ استراتيجي طويل الأمد وإعادة إنتاج القدرات التنظيمية والعسكرية.

ويؤكد هذا التلاقي بين الإرهاب والجريمة المنظمة بروز كيانات هجينة في إفريقيا، مثل حركة الشباب وبوكو حرام، التي انخرطت في شبكات تهريب وتمويل غير مشروع، بما عزّز ترابطها وتوسّع نفوذها عبر التعاون والتنسيق العابر للحدود.

ويُبرز هذا التطور تلاشي الحدود الفاصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وظهور كيانات هجينة تُعرف بـ "المنظمات الناركو-إرهابية" تعتمد على خطاب أيديولوجي لتبرير أنشطتها، بينما تستند عملياً إلى اقتصاد غير مشروع يضمن التمويل والاستمرارية والتوسع.

ويجعل هذا الطابع الهجين الظاهرة تهديداً مركباً يتجاوز المستوى المحلي ليؤثر في الاستقرار الإقليمي والدولي، من خلال شبكات التهريب وتجارة السلاح واستغلال الفراغات الحدودية، كما تؤكد طبيعتها المعقدة أن مواجهتها تتطلب مقاربات متعددة الأبعاد تجمع بين الأمن والاستخبارات والعدالة والتنمية، نظراً لكونها منظومة مترابطة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يُظهر تطور "الناركو-إرهاب" في الساحل

تحوّله من تقاطع ظرفي بين الإرهاب والجريمة المنظمة إلى بنية شبكية عابرة للحدود تستغل الروابط القبلية ومسارات التهريب والأسواق غير المشروعة، معتمداً على الفراغات الأمنية والسياسية لترسيخ نفوذه، وقد ساهم انهيار الدولة الليبية عام 2011 في تعميق هذه الدينامية عبر تدفق الأسلحة وتوسيع قدرات التنظيمات من حيث التسليح والتمويل والتجنيد.

وتؤكد أبرز العمليات الإجرامية في المنطقة، مثل هجوم لمغيطي سنة 2005، وعمليات تهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية، واختطاف الرهائن الأوروبيين سنة 2011، الطابع الاستراتيجي لارتباط الإرهاب بالاقتصاد غير المشروع، وبذلك، تصبح الظاهرة نظاماً معقداً يجمع بين العنف والتمويل غير المشروع، ما يستدعي مقاربات شاملة تركز على الأمن والتنمية وحوكمة الدولة لمواجهتها (بوابة الحركات الإسلامية، 2014).

فأصبح الاتجار بالمخدرات، إلى جانب الفدية والابتزاز، مصدر التمويل الرئيسي للتنظيمات الإرهابية، ما عزز قدرتها على الاستمرارية والتوسع الإقليمي. وبناءً عليه، تُعد منطقة الساحل أحد أبرز بؤر "الناركو-إرهاب" عالمياً، حيث يتداخل العنف السياسي مع الاقتصاد غير المشروع ضمن تهديد مركّب يزداد تعقيداً في ظل هشاشة الدول الإقليمية.

(ج)- المبحث الثالث: الخصائص والمميزات الأساسية التي تميز ظاهرة "الناركو-إرهاب":

تُعدّ ظاهرة "الناركو-إرهاب" نموذجاً تهديدياً مركّباً يجمع بين الإرهاب والجريمة المنظمة ضمن شبكات عابرة للحدود تتسم بالمرونة والتكيف. ورغم اعتماد هذه التنظيمات على خطاب أيديولوجي أو سياسي، فإن نشاطها الفعلي يركز على اقتصاديات غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات والاختطاف والابتزاز لضمان التمويل والاستمرارية.

وتبرز هذه الظاهرة بشكل خاص في المناطق الهشة مثل الساحل الإفريقي، حيث تستغل التنظيمات الفراغات الأمنية والاجتماعية لبناء تحالفات محلية وإقليمية تعزز قدرتها على التمدد وإعادة إنتاج نفسها. وهكذا، يتحول الاقتصاد غير المشروع من وسيلة تمويل إلى ركيزة استراتيجية للنفوذ والسيطرة، وبناءً عليه، فإن "الناركو-إرهاب" يمثل حالة أمنية معقدة تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والاقتصادية والتنظيمية، ما يستدعي مقاربات شاملة تقوم على الأمن والاستخبارات والتنمية وحوكمة الدولة للحد من انتشاره واستعادة الاستقرار.

تُظهر تجارب تنظيمات مثل القوات المسلحة الثورية الكولومبية وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا قدرة التنظيمات على استغلال الفوضى الأمنية والهشاشة المؤسسية لتوسيع نفوذها عبر توظيف موارد غير مشروعة مثل المخدرات والتهريب والابتزاز، بما يعزز استمراريته وقدراتها التنظيمية، ويؤكد هذا المسار الطابع العابر للحدود لظاهرة "الناركو-إرهاب"، باعتبارها تهديداً عالمياً متشابكاً يعيد إنتاج عدم الاستقرار السياسي والأمني، ومن ثم، تبرز الحاجة إلى مقاربات شاملة تجمع بين الأمن والتنمية ومكافحة التمويل غير المشروع وتعزيز مؤسسات الدولة للحد من هذا النفوذ (D. SERGE, 2014, p. 89).

كما يوضح السياق في الساحل الإفريقي، بما في ذلك تجربة تنظيم المرابطون، أن هذه الجماعات تستفيد من الفوضى الإقليمية وتدفع السلاح بعد انهيار الدولة الليبية، إضافة إلى توظيف البنى القبلية المحلية لضمان الغطاء الاجتماعي وتأمين شبكات التهريب واستمرارية العمليات.

تُظهر البنية الشبكية لهذه الجماعات، القائمة على الروابط القبلية والمحلية، مرونة عالية في التكيف مع الضغوط الأمنية وتوسيع النفوذ خارج أطر الدولة الرسمية، كما يتيح الجمع بين الفراغات السياسية والأمنية والتحالفات الاجتماعية بناء اقتصاد غير مشروع مستدام يضمن التمويل المستمر للأنشطة المسلحة (D. SERGE, 2012, p. 281).

وبذلك، يتجاوز "الناрко-إرهاب" في الساحل الإفريقي كونه تهديدًا أمنيًا تقليديًا ليصبح نموذجًا مركبًا يجمع بين العنف والاقتصاد غير المشروع والديناميات الاجتماعية، ما يستدعي مقاربات شاملة تقوم على الأمن والتنمية وتعزيز الحوكمة المحلية، كما يبرز هذا التداخل بين الاقتصاد غير المشروع والولاءات التقليدية قدرة هذه الجماعات على الصمود في البيئات الهشة، من خلال استثمار الدعم الاجتماعي المحلي لضمان استمرارية نشاطها رغم الضغوط العسكرية والدولية، كما يتيح لها هذا الارتباط مع الشبكات التقليدية ترسيخ وجودها على المدى الطويل عبر علاقات تتجاوز حدود الدولة، ما يخلق نظامًا شبه موازٍ للسلطة الرسمية.

تتسم ظاهرة "الناрко-إرهاب" بطابع عابر للحدود، إذ تعتمد التنظيمات المرتبطة بها على استغلال هشاشة الرقابة في المناطق الحدودية للانخراط في تهريب المخدرات والأسلحة والسيطرة على مسارات اقتصادية استراتيجية، مع توظيف العنف كوسيلة للتهريب وبسط النفوذ. وتتحول هذه الجماعات بذلك إلى فواعل لا دولانية قادرة على تقويض سيادة الدول واحتكارها للعنف المشروع، عبر هياكل شبكية مرنة ومنظمة تقوم على توزيع الأدوار بين خلايا متخصصة في الأنشطة العسكرية وأخرى في الاقتصاد غير المشروع، بما يعزز كفاءتها التشغيلية ويحد من قابلية اختراقها أمنيًا (iipdigital.usembassy.gov, 2016).

كما تستفيد هذه التنظيمات من العولمة وضعف الحوكمة الحدودية لتوسيع شبكاتها العابرة للدول وضمان تمويل مستدام، ما يعكس تحولها إلى كيانات شبه مؤسساتية توظف خطابًا سياسيًا أو عقائديًا وتنسق مع شبكات إجرامية ومرتزقة لتحقيق مصالحها، ويبرز من ذلك أن "الناрко-إرهاب" لم يعد مجرد امتداد للنشاط الأيديولوجي، بل أصبح ظاهرة مركبة متمركزة في الاقتصاد غير المشروع، تُنتج أنماطًا مزمنة من عدم الاستقرار، الأمر الذي يستدعي مقاربات شاملة تجمع بين الأمن، مكافحة التمويل غير المشروع، التنمية الاقتصادية، وتعزيز مؤسسات الدولة.

2. الفصل الثاني: العوامل المساعدة والتهديدات الناجمة عن "الناрко-إرهاب" في منطقة الساحل:

يُظهر نشوء "الناрко-إرهاب" في الساحل تطورًا تدريجيًا من ترتيبات محدودة لتأمين التهريب إلى انخراط مباشر في الاقتصاد غير المشروع، مدفوعًا بتضخم العائدات وبناء شبكات تعاون عابرة للحدود مع كارتلات المخدرات، ما أتاح تأسيس اقتصاد إجرامي مستدام مكن التنظيمات من توسيع نفوذها وتمويل أنشطتها العسكرية (D. SERGE, 2012, pp. 33-34).

كما ساهمت الخلفيات الإجرامية لبعض القيادات في تسريع هذا التحول عبر نقل خبرات التهريب إلى أنشطة أكثر تعقيداً، مما أنتج جماعات هجينة تجمع بين منطق العصابات والعنف السياسي، وتشكل تهديداً مركباً للأمن الإقليمي والدولي. وبذلك، أصبحت ظاهرة "الناрко-إرهاب" بنية تهديدية عابرة للحدود قادرة على إعادة تشكيل توازنات القوة في مناطق نشاطها، وهو ما يستدعي فهماً شاملاً لتداخل العوامل المحلية والتاريخية والدولية من أجل بلورة استجابات فعالة (D. SERGE, 2012, p. 182).

(أ)- المبحث الأول: الأسباب التي ساعدت على توسع وانتشار ظاهرة "الناрко-إرهاب" في منطقة الساحل: تُبرز المعطيات أن تجارة المخدرات تمثل المحرك الأساسي لتوسع "الناрко-إرهاب" في الساحل الإفريقي، حيث استغلت شبكات التهريب هشاشة الدول وضعف الرقابة الحدودية لتحويل المنطقة إلى ممر رئيسي للمخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا.

وقد تحولت هذه التجارة من نشاط عبور مقابل إتاوات إلى مصدر تمويل مباشر للجماعات المسلحة، ما عزز قدرتها على تمويل عملياتها وتوسيع نفوذها الإقليمي (D. SERGE, 2012, p. 130).

ويشير هذا الوضع إلى أن "الناрко-إرهاب" أصبح رافعة استراتيجية وليست مجرد نشاط غير مشروع، إذ مكّن الجماعات من التحكم في سلاسل التهريب وتحقيق أرباح ضخمة تُقدّر بمليارات الدولارات سنوياً، وفق تقارير أمنية دولية، ونتيجة لذلك، تتداخل الديناميات الإقليمية مع الهشاشة المحلية، مما يجعل هذه الظاهرة تهديداً مركباً يتطلب مقاربات أمنية واقتصادية وتنموية شاملة.

يُظهر هذا التطور تحوّل الجماعات المسلحة في الساحل من مجرد مستفيد من عوائد التهريب إلى فاعل مركزي داخل الاقتصاد غير المشروع، بما منحها قدرة متزايدة على تمويل عملياتها وتوسيع نفوذها والسيطرة على مسالك استراتيجية، مما جعل "الناрко-إرهاب" تهديداً مركباً للأمن الإقليمي والدولي (M. FAWZI, 2012).

كما ساهمت عوامل بنيوية إضافية في تعزيزه، أبرزها ضعف الرقابة الحدودية، وتنامي الأسواق غير المشروعة في غرب إفريقيا، وتداعيات انهيار الدولة الليبية من حيث انتشار السلاح والمقاتلين، إضافة إلى امتداد شبكات التهريب الإقليمي، وفي هذا السياق، أدى تداخل الفوضى الأمنية مع الهشاشة المؤسسية إلى خلق بيئة مواتية لاندماج الجريمة المنظمة مع التنظيمات الإرهابية.

كما أسهمت ديناميات تاريخية مثل عودة المقاتلين الأجانب وانتشار الفكر الجهادي العابر للحدود في ترسيخ هذا المشهد، حيث تمكنت بعض القيادات من استثمار الروابط القبلية والاجتماعية لبناء قواعد دعم محلية وتوسيع أنشطة غير مشروعة، ما عزز الطابع الهجين لهذه التنظيمات وقدرتها على الانتشار الجغرافي والتكيف العملي (Pascal Boniface, 2014, p. 74).

ويعكس هذا التصاعد قدرة الجماعات الإرهابية على استغلال الفراغات الأمنية والسياسية لتأمين موارد مالية وعسكرية، عبر توفير غطاء أيديولوجي وتنظيمي لشبكات التهريب العابرة للحدود، كما يشير إلى أن نشوء "الناрко-إرهاب" في الساحل لم يكن نتيجة لعمليات عشوائية، بل نتيجة تراكمية للتفاعلات بين

الإرهاب المسلح والهشاشة المؤسسية، ما يجعل هذه الظاهرة تهديدًا مركبًا للأمن الإقليمي والدولي (بشكيط خالد، 2011، ص ص 94-95).

تُظهر دراسة العلاقة بين تجارة المخدرات والتنظيمات الإرهابية في الساحل تطورًا تدريجيًا من تعاونٍ تكتيكي قائم على تبادل الحماية مقابل الإتاوات إلى شراكة استراتيجية أكثر تعقيدًا، فقد انتقلت هذه الجماعات من دور الوسيط الأمني لشبكات التهريب إلى فاعل مباشر في الاقتصاد غير المشروع عبر السيطرة على مسارات النقل والتوزيع (J. DURRIEU et C. CAMBON, 2013 p. 06).

ويعكس هذا التحول طبيعة "الناрко-إرهاب" بوصفه نموذجًا هجينًا يجمع بين الدافع الأيديولوجي والمنطق الاقتصادي البراغماتي، ما مكن التنظيمات من توسيع نفوذها في بيئة صحراوية هشة واستغلال ضعف الدولة، وبذلك، يشكّل هذا التداخل تهديدًا مركبًا للأمن الإقليمي والدولي يتجاوز الأطر التقليدية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

تُظهر المرحلة الثانية من تطور العلاقة بين تجارة المخدرات والتنظيمات الإرهابية في الساحل انتقالًا من دور الحماية غير المباشر إلى اندماج كامل في الاقتصاد غير المشروع، حيث أصبحت الجماعات الإرهابية فاعلاً مباشرًا في شبكات التهريب، ما أدى إلى نشوء بنية "ناрко-إرهابية" تمزج بين التمويل الإجرامي والنشاط المسلح، وقد عزز هذا التحول قدرة التنظيمات على بناء اقتصاد موازٍ يضمن الاستمرارية، ويزيد من قدرتها على الصمود والتوسع عبر الحدود، مما جعل الظاهرة تهديدًا إقليميًّا ودوليًّا متصاعدًا يعيد إنتاج الفوضى والعنف (سنوسي منير، 2012، ص 24).

كما ترتبط هذه الدينامية ببيئة هشة تتداخل فيها عوامل تاريخية وسياسية وأمنية واجتماعية، مثل ضعف الدولة، هشاشة الحدود، الفقر، والتوترات القبلية، إضافة إلى التنافس الدولي والتدخلات الخارجية. ويؤدي هذا التفاعل المركب إلى ترسيخ منطقة الساحل كفضاء حاضن لـ "الناрко-إرهاب"، بوصفه تهديدًا استراتيجيًا عابرًا للحدود يتطلب مقاربات شاملة ومتعددة الأبعاد لمواجهة، وقد أسهمت هشاشة الدولة الوطنية وفشلها في تحقيق الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية، إلى جانب الإرث الاستعماري وما خلفه من حدود مصطنعة وصراعات إثنية، في خلق فراغ سياسي وأمني استغلته التنظيمات الإرهابية لتوسيع نفوذها، وقد عمّق هذا الوضع تفشي الفساد، وضعف المجتمع المدني، وتآكل الثقة بين الدولة والمجتمع، مما أتاح بيئة مواتية لتغلغل شبكات "الناрко-إرهاب".

كما ساهمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الفقر والبطالة والجفاف، في دفع فئات واسعة من الشباب نحو الانخراط في هذه الشبكات، في حين عزز غياب المشاركة السياسية الفعالة وضعف المؤسسات الديمقراطية هذا المسار، وإلى جانب ذلك، أسهمت العولمة وتطور وسائل الاتصال في توسيع الروابط بين التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، مما رسّخ "الناрко-إرهاب" كتهديد بنيوي مركب يتجاوز الدولة الوطنية ويتطلب استجابات إقليمية ودولية شاملة (برغيتا مول وعباس الخشالي، 2013).

(ب)-المبحث الثاني: التهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية المترتبة على تفشي ظاهرة "الناрко-إرهاب":

تمثل "الناрко-إرهاب" في الساحل الإفريقي تهديدًا مركبًا ناتجًا عن اندماج التنظيمات الإرهابية مع شبكات الجريمة المنظمة، بما وفر موارد مالية وبشرية مكنتها من تعزيز قدراتها العسكرية وتوسيع نفوذها. وقد ربطت شبكات التهريب بين أمريكا اللاتينية وغرب إفريقيا وأوروبا، عبر مسارات لتجارة الكوكايين يُعاد فيها توجيه المخدرات مقابل الذهب أو سلع استراتيجية، ما يولّد أرباحًا ضخمة تدعم استدامة هذه الجماعات (B. SAMBE, 2012).

ويعكس هذا الاندماج طابعًا براغماتيًا لهذه التنظيمات التي توظف خطابًا أيديولوجيًا بينما تركز عمليًا على السيطرة على الاقتصاد غير المشروع، ما يجعلها فواعل موازية للدولة ويقوّض السيادة الوطنية. كما أسهم ارتفاع القيمة السوقية للمخدرات عبر مراحل التهريب، خاصة في غرب إفريقيا، في تضخيم العائدات وتعزيز قدرات هذه الشبكات، مما يرسّخ "الناрко-إرهاب" كظاهرة عابرة للحدود تتطلب مقاربات شاملة تتجاوز الحلول العسكرية (H. E. MBA AKI NZE et A. C. NDIRIMINA, 2012, p. 36).

تُظهر ظاهرة "الناрко-إرهاب" في الساحل الإفريقي تداخلًا عميقًا بين الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية، حيث أصبح التمويل الناتج عن تجارة المخدرات والأسلحة مصدرًا أساسيًا لدعم العمليات المسلحة وتوسيع النفوذ واستقطاب العناصر، وتعتمد هذه الشبكات على مسارات تهريب معقدة تربط غرب إفريقيا بليبيا ومناطق أخرى، بما يعكس قدرتها على دمج الاقتصاد غير المشروع بالبنية العسكرية، كما تكشف هذه الظاهرة عن براغماتية واضحة في سلوك الجماعات المسلحة، التي توظف الخطاب العقائدي بينما تركز فعليًا على أنشطة إجرامية مثل الابتزاز والاختطاف والتهريب لضمان الاستمرارية، وفي ظل هشاشة الدولة وضعف المؤسسات وتفشي الفساد، يتحول الساحل إلى بيئة حاضنة تسمح لهذه التنظيمات بالتمدد والتكيف، ما يجعل "الناрко-إرهاب" تهديدًا مركبًا للأمن والاستقرار يتجاوز الحدود الوطنية.

كشفت قضايا مثل حادثة «Air Cocaine» عام 2009، إلى جانب اعترافات واعتقالات متعددة، عن وجود شبكات عابرة للحدود تربط بين المافيا الأوروبية واللاتينية والتنظيمات الإرهابية في الساحل مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، بما يعكس طابعًا هجينًا يجمع بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وقد امتد هذا التداخل ليشمل استهداف منشآت استراتيجية مثل مجمع تقننورين، ما يبرز تعقيد طبيعة التهديد وتعدد أبعاده (D. SERGE, 2012, p. 166).

ويشير هذا الواقع إلى أن "الناрко-إرهاب" لم يعد مجرد وسيلة تمويل، بل أصبح منظومة تهديد مركبة تؤثر على استقرار الدول من خلال الفساد، والتحكم في مسارات التهريب، والتوسع عبر الحدود، مع قدرة عالية على التكيف مع الضغوط الأمنية، كما تُعد حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا نموذجًا لهذا التحول، إذ جمعت بين البنية القبلية والامتداد الإقليمي، واعتمدت على هيكل عسكري مرن مكّنها من تنفيذ عمليات معقدة وتوسيع نفوذها في منطقة الساحل (K. L. CHAOUICHE, 2012).

استفادت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا من الفوضى الإقليمية، خاصة تداعيات انهيار الدولة الليبية وتدفق السلاح وعودة المقاتلين، لتوسيع عمليات التجنيد عبر الحوافز المالية والخدمات اللوجستية والتعبئة العقائدية. كما أنشأت معسكرات تدريب في مناطق مثل ميناكا وغاو، ما عزز قدراتها القتالية ورفع مستوى تنظيم عملياتها المسلحة.

ويعكس هذا النهج قدرتها على دمج العوامل المحلية والإقليمية في نموذج "ناركو-إرهابي" عابر للحدود، يجمع بين البنية القبلية والمرتزقة الأجانب، بما مكّنها من تنفيذ هجمات معقدة ضد الدولة والقوات الدولية. وقد أسهم ذلك في تفاقم التوترات الأمنية والاجتماعية في منطقة الساحل، وتعزيز الطابع الهجين لهذه التنظيمات بين العنف المسلح والاقتصاد غير المشروع). بوعقال، 2026، ص 93.

إلى جانب العنف المباشر، ساهم ضعف الدولة وغياب التنمية والخدمات الأساسية في تعزيز الإقصاء الاجتماعي والتمييز، ما وقر بيئة ملائمة لتمدد التنظيمات واستقطاب المجندين، وبذلك أصبح "الناركو-إرهاب" ظاهرة مركبة تجمع بين العنف المسلح والهشاشة المؤسسية، وتستدعي مقاربة شاملة تقوم على الأمن والتنمية والحكم الرشيد.

كما اعتمدت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا نموذجًا عمليًا مستوحى من تكتيكات حرب العصابات والاختطاف والابتزاز، على نحو يقترب من بعض ممارسات القوات المسلحة الثورية الكولومبية، بهدف خلق حالة دائمة من عدم الاستقرار تضمن تمويل أنشطتها عبر الاقتصاد غير المشروع، رغم اختلاف المرجعيات الأيديولوجية بينهما. ويظهر هذا التقاطع أن "الناركو-إرهاب" يتجاوز السياقات المحلية ليشكل نموذجًا عالميًا مرئيًا يقوم على تكييف التكتيكات بين مناطق مختلفة، ما يزيد من تعقيد التهديدات الأمنية في مناطق مثل الساحل الإفريقي.

تتجلى خطورة "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO) في الطبيعة الممنهجة للانتهاكات الجسدية التي ارتكبتها منذ اجتياح شمال مالي عام 2012. شملت هذه الانتهاكات بتر الأطراف، الاعتداء الجنسي، واستغلال الأطفال في عمليات التجنيد المبكر عبر إغراءات مالية وتلقينهم تدريبات عسكرية مكثفة في معسكرات خاصة بمدينة غاو (FIDH, 2013).

تكشف هذه الممارسات عن تحوّل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا من تنظيم يركز على العمليات المسلحة إلى فاعل إرهابي يسعى إلى فرض السيطرة المجتمعية عبر العنف المنهجي، بما يضمن إخضاع السكان وترسيخ نفوذ طويل الأمد في بيئات هشة.

كما يعكس هذا السلوك قدرة التنظيم على استثمار الهشاشة الاجتماعية في الساحل، من خلال استغلال الفقر وضعف التعليم وتفكك البنى الاجتماعية لتأمين موارد بشرية مستمرة، ما يبرز البعد المركب للظاهرة الذي يتجاوز الجانب العسكري ليشمل أبعادًا اجتماعية واقتصادية تعيد إنتاج العنف.

وتؤكد عمليات اختطاف العمال الإغاثيين والأجانب مقابل فديات مالية الطابع البراغماتي لـ"الناركو-إرهاب"، حيث يُستخدم العنف والرهائن كأداة تمويل رئيسية، ما يعزز قدرة التنظيم على الاستمرار

والتوسع، ويجعل منه تهديدًا عابرًا للحدود يجمع بين الإرهاب والجريمة المنظمة (رقية دهينة، 2015، ص 102).

(ج)-المبحث الثالث: أبرز الجهات الداعمة لنشاطات "الناрко-إرهاب" داخلياً وإقليمياً ودولياً:

تشهد منطقة الساحل منذ مطلع الألفية تصاعداً في ظاهرة "الناрко-إرهاب"، نتيجة اندماج التنظيمات الإرهابية مع شبكات الجريمة المنظمة، ما أفرز فاعلاً أمنياً مركباً يعتمد على العنف والتحالفات الاستراتيجية لتأمين التمويل وتوسيع النفوذ، وقد أسهمت أشكال الدعم الداخلي والخارجي، بما في ذلك الفساد، والتواطؤ غير الرسمي، والتحالف مع فاعلين محليين، في تعزيز قدرة هذه الجماعات على التحكم في مسارات التهريب واستغلال الفراغات السياسية والأمنية.

كما لعبت البيئة المحلية الهشة دوراً حاسماً في ترسيخ هذه الظاهرة، من خلال ضعف مؤسسات الدولة وتورط بعض النخب والمسؤولين في تسهيل الأنشطة غير المشروعة، إضافة إلى شراء الولاءات عبر الموارد المالية. ونتيجة لذلك، تشكلت شبكات دعم متشابكة سياسية واقتصادية واجتماعية، جعلت من "الناрко-إرهاب" تهديداً معقداً ومستداماً يتطلب استجابة شاملة تتجاوز الأدوات الأمنية التقليدية لتشمل الحوكمة ومكافحة الفساد وتعزيز مؤسسات الدولة.

تُظهر شبكات الجريمة المنظمة الدولية، خصوصاً الكولومبية واللاتينية، دوراً محورياً في تمويل جماعات "الناрко-إرهاب" في الساحل، من خلال تحويل المنطقة إلى عقدة رئيسية في مسارات تهريب المخدرات نحو أوروبا، بما يشمل عمليات تبادل المخدرات بالذهب أو السلاح وتوليد أرباح ضخمة تعزز القدرات العسكرية والتنظيمية لهذه الجماعات، ويسهم هذا التمويل في دعم التجنيد، وشراء المعدات، وتثبيت الولاءات المحلية، ما يحول هذه التنظيمات من فاعلين محليين إلى شبكات عابرة للحدود قادرة على تهديد الاستقرار الإقليمي (UNODC, 2021, p. 08).

كما يمتدّ البعد الخارجي للظاهرة إلى أشكال دعم غير مباشر تتخذ طابعاً جيوسياسياً، عبر تسهيلات لوجستية أو تفاضلية استراتيجي يسمح باستمرار أنشطة التهريب والابتزاز، ما يجعل هذه الجماعات أدوات ضغط غير تقليدية في سياقات إقليمية معقدة، ويؤدي هذا التشابك بين الجريمة المنظمة والإرهاب والمصالح الدولية إلى إعادة تشكيل الساحل كساحة صراع متعددة الأبعاد، ويؤكد أن "الناрко-إرهاب" لم يعد تهديداً محلياً بل عنصراً ضمن ديناميات دولية أوسع تتطلب مقاربات أمنية واستراتيجية شاملة، تعتمد جماعات "الناрко-إرهاب" في الساحل على بنية لوجستية وتقنية مرنة تمكّنها من إدارة عمليات معقدة تشمل نقل الأسلحة، وتنسيق الاتصالات، وإنشاء قواعد خلفية في مناطق صحراوية نائية لتخزين وإعادة توزيع المخدرات والأسلحة بعيداً عن رقابة الدولة. وتستفيد هذه الجماعات من الطبيعة الجغرافية الوعرة وضعف الأجهزة الأمنية لتوسيع تحركاتها عبر ممرات تهريب آمنة، ما يعزز قدرتها على تنفيذ أنشطة مسلحة واقتصادية عبر الحدود بكفاءة عالية.

ويعكس هذا التنظيم المتطور تحول هذه الجماعات إلى كيانات شبه مؤسساتية قادرة على دمج الأبعاد العسكرية والاقتصادية والتقنية، ضمن شبكات دعم محلية ودولية تضم فاعلين فاسدين وشبكات

جريمة منظمة عابرة للقارات، ويؤكد هذا التعقيد أن "الناركو-إرهاب" لم يعد تهديدًا أمنيًا محليًا فحسب، بل جزءًا من ديناميات إقليمية ودولية متشابكة، ما يستدعي مقاربات شاملة ومتعددة الأطراف لمواجهته (S. HARMON, 2014, p. 143).

الجزء الثاني:

الفاعلون الإجراميون في أعمال "الناركو-إرهاب" وممارساتهم التخريبية:

1. الفصل الأول: أنماط المجموعات المتورطة في "الناركو-إرهاب":

تشكل منطقة الساحل الإفريقي اليوم بؤرة رئيسية لظاهرة "الناركو-إرهاب"، نتيجة تفاعل عوامل بنيوية مثل هشاشة الدولة، الفساد، وضعف الرقابة الحدودية، ما سمح بتوسع شبكات التهريب والجماعات المسلحة. وقد أدى ذلك إلى تحول هذه الجماعات من تنظيمات ذات طابع أيديولوجي إلى كيانات هجينة تعتمد على الاقتصاد غير المشروع، خصوصًا تجارة المخدرات والتهريب، كمصدر أساسي للتمويل والاستمرارية. وقد استفادت تنظيمات مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا من هذا السياق لتوسيع نفوذها عبر اختطاف الرهائن، السيطرة على مسارات التهريب، وبناء شبكات فساد محلية، مع بروز قادة مثل مختار بلمختار كنموذج لـ "رجل أعمال مسلح". كما عززت الشراكات العابرة للحدود مع شبكات الجريمة المنظمة الدولية قدرة هذه الجماعات على الصمود، ما جعل "الناركو-إرهاب" تهديدًا مركبًا عابرًا للحدود يتطلب مقاربات أمنية وسياسية شاملة تتجاوز الحلول العسكرية التقليدية.

أ- المبحث الأول: المجموعات الإرهابية التي تحولت تدريجيًا إلى "ناركو-إرهاب":

يمثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نموذجًا لتحول الجماعات الجهادية في الساحل نحو كيانات هجينة تمزج بين الأيديولوجيا الدينية المتطرفة والمنطق الربحي، عبر الانتقال من الاعتماد على الفديات إلى الانخراط في شبكات تهريب المخدرات، ويعكس هذا التحول استراتيجية تكيفية تستغل هشاشة الدول والفراغات الأمنية لتأمين التمويل وتعزيز الاستمرارية.

كما أتاح هذا التطور بناء هياكل شبكية مرنة لإدارة التهريب وتوزيع العائدات، بما يدعم العمليات المسلحة ويوسع النفوذ الإقليمي، وبذلك، تتجسد "الناركو-إرهاب" كإطار تكاملي يجمع بين الاقتصاد غير المشروع والعنف السياسي، ما يجعل هذه التنظيمات فواعل مركبة قادرة على تحدي سلطة الدولة في بيئات هشة.

وتُظهر دراسة تحول تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" نحو "الناركو-إرهاب" أنه انتقل من بنية أيديولوجية صرفة إلى نموذج هجين يجمع بين الخطاب الجهادي والمنطق الاقتصادي الربحي، حيث أصبحت تجارة المخدرات، الفديات، والابتزاز مصادر تمويل مركزية تضمن استمرارية نشاطه، وقد أفرز هذا التحول إعادة هيكلة داخلية مزدوجة تجمع بين الحفاظ على المرجعية العقائدية وتطوير شبكات مالية غير مشروعة، ما منح التنظيم قدرة أكبر على التكيف مع الضغوط الأمنية والعسكرية والاستمرار في العمل رغم الحملات الدولية (A. AJODO-ABEBANJOKO, 2023, p. 125).

كما يعكس هذا النموذج، الذي يجسده قادة مثل مختار بلمختار، تطور التنظيمات الإرهابية إلى كيانات شبه مؤسساتية تستلهم أساليب الكارتلات الإجرامية، عبر تنويع مصادر التمويل واستثمار الأسواق الدولية للمخدرات. ويؤكد هذا المسار أن "الناركو-إرهاب" لم يعد مجرد وسيلة تمويل، بل أصبح بنية استراتيجية متكاملة تمزج بين الأيديولوجيا والاقتصاد غير المشروع، ما يعزز قدرة هذه التنظيمات على الصمود والتوسع في بيئة الساحل الإفريقي الهشة.

على الصعيدين الإقليمي والدولي، يُبرز تطور جماعات "الناركو-إرهاب" تهديدًا مركبًا تتداخل فيه الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. فاختلاط النشاط الإرهابي بالجريمة المنظمة يؤدي إلى طمس الحدود بينهما، مما يعرقل جهود الاستخبارات ويضعف فعالية المقاربات العسكرية التقليدية، كما تسهم العائدات الناتجة عن تهريب المخدرات في تمويل العمليات المسلحة وتغذية شبكات الفساد والرشوة، وهو ما يفاقم هشاشة مؤسسات الدولة ويعقد المشهد السياسي في مناطق النزاع (S. HARMON, 2014, p. 143).

ويُظهر هذا الواقع أن مواجهة "الناركو-إرهاب" تتطلب مقاربة شاملة ومندمجة لا تقتصر على الحلول الأمنية، بل تشمل تفكيك شبكات الجريمة المنظمة، تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات، وتقوية الرقابة الحدودية، إلى جانب برامج تنمية واقتصادية للحد من عوامل الهشاشة.

ويعكس تحول التنظيمات مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" إلى كيانات هجينة قدرة هذه الجماعات على التكيف مع البيئات المعقدة، ما يؤكد محدودية السياسات التقليدية وضرورة تبني استراتيجيات متعددة الأبعاد لمواجهة هذا التهديد المستمر.

(ب)- المبحث الثاني: المجموعات التي نشأت أصلاً كمجموعات "ناركو-إرهابية":

تُظهر تجربة منطقة الساحل الإفريقي أن "الناركو-إرهاب" لا يقتصر على تحول لاحق للجماعات الإرهابية نحو الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، بل إن بعض التنظيمات نشأت منذ البداية ككيانات هجينة تمزج بين الأيديولوجيا الجهادية والبراغماتية الاقتصادية، مثل "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" و"أنصار الدين" و"بوكو حرام" (E. FOLLIS, 2009, p. 132).

وقد اعتمدت هذه الجماعات على مصادر تمويل متنوعة تشمل تهريب المخدرات والأسلحة، والاختطاف، والابتزاز، واستغلال الموارد المحلية، ما مكّنها من بناء قدرات مالية وعسكرية عززت نفوذها الإقليمي.

ويعكس هذا النموذج درجة عالية من المرونة التنظيمية والبراغماتية، حيث تعتمد هذه الجماعات على هياكل شبكية وخلايا متخصصة تسمح باستمرارية نشاطها رغم الضغوط الأمنية، كما يبرز أن هشاشة الدولة، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، توفر بيئة خصبة لتكامل الإرهاب مع الجريمة المنظمة، مما يجعل "الناركو-إرهاب" ظاهرة بنيوية عابرة للحدود، ومواجهتها تتطلب مقاربات شاملة لا تقتصر على البعد العسكري، بل تشمل تفكيك الشبكات الاقتصادية غير المشروعة وتعزيز التنمية والحكامة.

على المستويين الإقليمي والدولي، ترتبط جماعات "الناركو-إرهاب" بشبكات تهريب عابرة للقارات، خاصة كارتلات الكوكايين في أمريكا اللاتينية وشبكات التهريب في غرب إفريقيا، إضافة إلى مسارات غير رسمية

تمر عبر ليبيا، وقد وفرت هذه الروابط مصادر تمويل متنوعة مكّنت التنظيمات من تعزيز قدراتها اللوجستية وتوسيع نطاق نفوذها الجغرافي في الصحراء الكبرى وغرب إفريقيا (A. ANTIL, 2012, p. 05).

ويعكس هذا التشابك بين الإرهاب والجريمة المنظمة تحول هذه الجماعات إلى فواعل غير دولانية معقدة، قادرة على استغلال الثغرات الأمنية والاقتصادية وبناء شبكات دعم محلية وإقليمية، وبالتالي، أصبحت جزءاً من منظومة إجرامية عابرة للحدود، ما يجعل مواجهتها تتطلب مقاربات أمنية وإقليمية ودولية متعددة المستويات تتجاوز الأدوات التقليدية (Collectif d'auteurs, 2013, p. 101).

تُظهر هذه المعطيات أن جماعات "الناكرو-إرهاب" لا تعتمد فقط على القوة العسكرية أو التمويل غير المشروع، بل توسّع نفوذها عبر التغلغل داخل النسيج الاجتماعي في مناطق نشاطها، فقد استفادت من هشاشة الدولة والانقسامات القبلية لتقديم خدمات محدودة للسكان، مثل الدعم المالي والأمني، مقابل كسب الولاء المحلي وفرض نوع من "الأمن البديل"، ما منحها شرعية عملية ساعدت على ترسيخ وجودها.

كما أن ارتباط هذه الجماعات بشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود عزز قدرتها على الصمود والتوسع، من خلال تمويل عملياتها العسكرية وتوسيع نفوذها الإقليمي، كما في مسارات تهريب الكوكايين عبر الساحل الإفريقي. ويعكس هذا التداخل بين البعد الاجتماعي والاقتصادي والعسكري قدرة هذه التنظيمات على التكيف مع الضغوط الدولية، ما يجعلها فاعلاً معقداً يصعب احتواؤه بالوسائل العسكرية وحدها، ويستدعي مقاربات شاملة تجمع بين الأمن والتنمية وتعزيز مؤسسات الدولة (Collectif d'auteurs, 2013, p. 101).

101).

2. الفصل الثاني: الأنشطة الإجرامية والعمليات التخريبية للمجموعات الإجرامية الناشطة في الساحل:

(أ)- المبحث الأول: أهم شبكات التهريب والاتجار غير المشروع المرتبطة "بالناكرو-إرهاب":

تُظهر شبكات التهريب والاتجار غير المشروع في الساحل الإفريقي أنها تمثل العمود الفقري لتمويل جماعات "الناكرو-إرهاب"، إذ توفر موارد مالية أساسية لدعم العمليات العسكرية، وتجنيد المقاتلين، وتعزيز السيطرة على المناطق الحدودية الهشة، كما تكشف العلاقة بين هذه الشبكات والجماعات المسلحة عن تكامل وظيفي يجعل من الأنشطة الإجرامية أداة اقتصادية لتأمين التمويل، وأداة سياسية لتوسيع النفوذ في الفضاءات المحلية.

ويعتمد هذا النموذج بشكل خاص على تجارة المخدرات العابرة للحدود، خاصة الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية عبر غرب إفريقيا نحو أوروبا، ما جعل جماعات مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" تستفيد من هذه المسارات لتمويل عملياتها وتعزيز قدراتها العسكرية. ويعكس هذا التداخل بنية هجينة معقدة تمزج بين الإرهاب والجريمة المنظمة، ما يجعل "الناكرو-إرهاب" تهديداً متعدد الأبعاد يتجاوز الأطر الأمنية التقليدية ويؤثر على الاستقرار الإقليمي والدولي.

تُظهر هذه المعطيات أن الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة في الساحل الإفريقي لم تعد مجرد مصادر تمويل، بل أصبحت ركيزة استراتيجية تمكّن جماعات "الناكرو-إرهاب" من توسيع نفوذها والسيطرة على المناطق الحدودية الهشة. ويؤدي تنوع هذه الأنشطة، من تهريب المخدرات والسجائر إلى الاتجار بالبشر

واستغلال الهجرة غير النظامية، إلى بناء اقتصاد ظلّ متكامل يدعم استدامة هذه الجماعات ويعزز قدرتها على التكيف مع الضغوط الأمنية (S. ABBA, 2022, p. 123).

كما ينعكس هذا الاقتصاد غير المشروع على البنية الاجتماعية، حيث يفاقم الفقر والبطالة من قابلية التجنيد داخل هذه التنظيمات، ما يرسّخ دائرة العنف ويعمّق هشاشة الدولة. ويضاف إلى ذلك دور تهريب الأسلحة، خصوصًا بعد انهيار الدولة الليبية عام 2011، في تعزيز القدرات القتالية للجماعات، مما جعلها قادرة على تنفيذ عمليات معقدة وفرض نفوذ ميداني واسع.

وبهذا، تتجلى "الناركو-إرهاب" كظاهرة مركبة تجمع بين البعد الاقتصادي والعسكري والاجتماعي، وتشكل تهديدًا متعدد المستويات للأمن الإقليمي (UNODC, 2024).

يشكل اختطاف الرهائن أحد أهم مصادر التمويل الاستراتيجي لجماعات "الناركو-إرهاب" في الساحل الإفريقي، حيث يُستهدف السياح وموظفو الإغاثة والصحفيون لتحقيق فديات مالية تُستخدم في تمويل العمليات العسكرية وشراء الأسلحة وتوسيع الأنشطة غير المشروعة، ويُظهر هذا النمط كما في بعض حالات الاختطاف في شمال مالي؛ التكامل البنوي بين الإرهاب والجريمة المنظمة، إذ تتحول عمليات الخطف إلى وسيلة اقتصادية لتعزيز النفوذ الميداني واستدامة النشاط المسلح.

كما تستغل هذه الجماعات مسارات الهجرة غير النظامية كرافد اقتصادي إضافي، عبر فرض رسوم وتهريب البشر من دول الساحل نحو ليبيا وأوروبا، بما يوّلّد عائدات مالية كبيرة تُقدّر بمئات الملايين من الدولارات، ويؤكد ذلك أن "الناركو-إرهاب" لم يعد تهديدًا محليًا محدودًا، بل أصبح ظاهرة عابرة للحدود تتغذى على اقتصاديات غير مشروعة متعددة، ما يجعل مواجهتها رهينة باستراتيجيات دولية شاملة تستهدف البنية التمويلية واللوجستية لهذه الشبكات.

يُظهر هذا التحليل أن شبكات التهريب والأنشطة الاقتصادية غير المشروعة التي تديرها جماعات "الناركو-إرهاب" في الساحل لا تقتصر آثارها على التمويل، بل تمتد إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية إذ يسهم استغلال الفقر والهشاشة في تجنيد الشباب وإدخالهم في دوائر العنف، مع نشوء سوق غير نظامية للعمالة والتهريب تربط بين المخدرات والأسلحة والبشر، ما يعزز قدرة هذه الجماعات على التحكم في مساحات واسعة وتقليص حضور الدولة.

وعلى المستويين الإقليمي والدولي، تتحول هذه الشبكات إلى تهديد مركب يعزز انتشار الجريمة المنظمة ويعقّد جهود مكافحة الإرهاب، في ظل تداخل المسارات غير المشروعة عبر الحدود، ويعكس ذلك نجاح هذه التنظيمات في تحويل الاقتصاد غير المشروع إلى أداة استراتيجية للهيمنة، تتيح لها بناء نفوذ عسكري واجتماعي مستدام، بما يجعل "الناركو-إرهاب" ظاهرة عابرة للحدود تتطلب استجابة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية.

(ب)- المبحث الثاني: أبرز العمليات الإجرامية والتخريبية التي قامت بها المجموعات الإجرامية الناشطة في الساحل:

يُبرز هذا التحليل أن تهريب المخدرات، خصوصًا الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية، إضافة إلى تجارة السجائر غير المشروعة، يمثل ركيزة أساسية في تمويل جماعات "الناрко-إرهاب" في الساحل الإفريقي. فقد تحولت هذه الأنشطة من مصادر دخل ثانوية إلى اقتصاد موازٍ يمكن جماعات مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" من تمويل عملياتها العسكرية وتوسيع نفوذها الجغرافي عبر السيطرة على طرق التهريب والتنسيق مع شبكات إجرامية إقليمية ودولية.

وأسهل امتداد هذه الشبكات إلى تهريب البشر والأسلحة في تعزيز القدرات العملياتية لهذه الجماعات، مع ما يرافق ذلك من آثار اجتماعية مدمرة تتمثل في تفكك البنى المحلية وتفاقم الهشاشة واستقطاب الشباب نحو دوائر العنف والجريمة، ويضاف إلى ذلك استهداف القوافل التجارية والبنى الحيوية كجزء من استراتيجية للسيطرة على مسارات التمويل، ما يعكس الطبيعة المركبة للظاهرة بوصفها تداخلًا بين العنف المسلح والاقتصاد غير المشروع، ويجعل مواجهتها معقدة وتتطلب مقاربات شاملة تتجاوز الأدوات الأمنية التقليدية (L. GUILLAUME, 2019, p. 161).

وتُظهر هذه المعطيات أن الهجمات التي تنفذها جماعات "الناрко-إرهاب" في الساحل الإفريقي لا تهدف فقط إلى تحقيق مكاسب مالية عبر الابتزاز والرسوم، بل تُستخدم أيضًا كأداة استراتيجية لتوسيع النفوذ اللوجستي وإضعاف سيطرة الدولة على المناطق الحدودية، ويعكس ذلك توظيفًا منهجيًا للعنف يجمع بين الأهداف الاقتصادية والسياسية، ما يؤكد الطبيعة الهجينة لهذه الجماعات بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

كما يتضح أن "الناрко-إرهاب" يمثل تهديدًا متعدد الأبعاد، إذ يؤدي إلى تفاقم الفساد، تفكيك البنى الاجتماعية، وزيادة النزاعات والزواج، إلى جانب تأثيراته العابرة للحدود عبر شبكات تهريب دولية. لذا فإن مواجهته تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الأمن، مكافحة الفساد، تعزيز الحوكمة والتنمية، وإشراك المجتمعات المحلية، بما يساهم في تقليص نفوذ هذه الجماعات وتحقيق استقرار مستدام في منطقة الساحل (ONUDC, 2022, p. 09).

الخاتمة:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2023 تصاعدًا خطيرًا لظاهرة «الناрко-إرهاب»، والتي تمثل تداخلًا معقدًا بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، خاصة شبكات تهريب المخدرات، وقد تحولت هذه الظاهرة من مجرد نشاط إجرامي محدود إلى تهديد بنيوي يمس الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، بفعل تطور قدرات الجماعات المسلحة واعتمادها على عائدات تجارة المخدرات لتمويل عملياتها وتعزيز نفوذها، كما أظهرت الدراسات أن هذه الشبكات أصبحت تمتلك تنظيمًا عاليًا، يجمع بين التمويل المستدام، والقدرات اللوجستية، والتحالفات العابرة للقارات، ما جعلها أكثر قدرة على التكيف مع التدخلات الأمنية وتجاوز الحدود الوطنية.

وفي هذا السياق، برز المغرب كحلقة محورية في مسارات تهريب المخدرات نحو أوروبا، خاصة مع استخدام أراضيه وموانئه كمحطة لإعادة توزيع شحنات الكوكايين القادمة من أمريكا اللاتينية عبر غرب إفريقيا، كما ساهمت هشاشة الحدود الصحراوية وضعف الرقابة الأمنية في الساحل في توسع شبكات التهريب وتشكيل تحالفات بين شبكات المخدرات والجماعات الإرهابية.

وقد انعكس هذا التدخل في تنفيذ عمليات إرهابية معقدة استهدفت منشآت حيوية وسياحية، مثل هجوم تيفنتورين بالجزائر واعتداء فندق "راديسون بلو" في باماكو، بما أبرز قدرة هذه الجماعات على استخدام العائدات غير المشروعة لتمويل عملياتها وتوسيع نفوذها.

ولقد أظهرت البيانات الأممية أن نحو 60% من الكوكايين الموجه إلى أوروبا يستخدم هذا المسار، مما يزيد من أهمية المغرب في خريطة التهريب العالمية ويعقد جهود مكافحة الظاهرة على المستويين الإقليمي والدولي (ONUDC, 2023).

كما كشفت الدراسة أنّ الجماعات المسلحة لم تعد تعتمد فقط على النشاط الإرهابي التقليدي، بل أصبحت تسيطر على مسارات التهريب ومناطق العبور والإنتاج، مستفيدة من ضعف الدولة وهشاشة المؤسسات في العديد من دول الساحل، وقد أدى ذلك إلى ظهور ما يشبه الدولة الموازية، حيث تفرض الجماعات الإجرامية سيطرتها الاقتصادية والأمنية على بعض المناطق، ما يساهم في تقويض سلطة الحكومات المركزية وإضعاف الاستقرار السياسي والاجتماعي (ONUDC, 2022).

وتُظهر الدراسات أن جزءاً من قوة هذه الشبكات يكمن في قدرتها على استثمار نقاط الضعف، مثل الموانئ ذات المراقبة المحدودة، ونقاط العبور الصحراوية، والأسواق المحلية غير المنظمة التي تتيح إعادة تدوير العائدات داخل الاقتصاد غير الرسمي، كما أنّ بعض التحقيقات الأوروبية ربطت بين ما يُعرف إعلامياً بـ "الماфия المغربية – الهولندية (Mocro Maffia)" وعمليات التهريب الكبرى التي تمر عبر الموانئ المغربية نحو روتردام وأنفير (Europol & EMCDDA, 2023).

كما أنّ الحوادث الإجرامية مثل اختطاف دبلوماسيين جزائريين في مدينة غاو المالية، والهجوم المسلح على منشأة نفطية في تيفنتورين في 16 يناير 2013، والحصار والاعتداء على فندق "راديسون بلو" في باماكو نوفمبر 2015، تشكّل أمثلة بارزة على قدرة هذه الشبكات على تنفيذ عمليات معقدة تستهدف منشآت اقتصادية وسياحية حساسة، وتستغل العائدات لتمويل سلاسل لوجستية طويلة الأمد (S. ABBA, 2022, p. 99). وهذه العمليات لا تُشغل الأجهزة الأمنية فحسب، بل تولّد آثاراً نفسية وسياسية تقلل من ثقة المواطنين والمؤسسات في قدرة الدولة على الحماية، وتزيد من هشاشة النظام الأمني والاجتماعي.

وعلى المستوى الوطني، شكّلت الجزائر نموذجاً مهماً في مواجهة هذه الظاهرة، من خلال تبني مقاربة شاملة جمعت بين الأمن، والتشريع، والتنمية فقد عززت الجزائر مراقبة حدودها الجنوبية والغربية عبر نشر وحدات عسكرية متخصصة وتطوير وسائل المراقبة الإلكترونية، كما حدّثت ترسانتها القانونية لتجريم تمويل الإرهاب المرتبط بتهريب المخدرات وتعزيز التعاون القضائي مع دول الجوار، وإلى جانب ذلك اعتمدت

الدولة برامج تنموية واجتماعية في المناطق الحدودية، شملت دعم المشاريع الصغيرة، وتشجيع النشاط الفلاحي، وتنفيذ حملات توعية للشباب بهدف الحد من استقطابهم من قبل الشبكات الإجرامية. أما على المستوى الإقليمي، فقد أظهرت تجارب دول الساحل، مثل مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد، وأنّ المقاربة الأمنية وحدها غير كافية لمواجهة "الناрко-إرهاب"، في ظل هشاشة المؤسسات وضعف التنمية. لذلك اتجهت هذه الدول نحو تعزيز التعاون الإقليمي عبر آليات مثل مجموعة دول الساحل الخمس (G5 Sahel)، التي هدفت إلى تنسيق العمليات العسكرية وتبادل المعلومات الاستخباراتية ومراقبة الحدود، كما سعت بعض الدول إلى دمج المقاربة التنموية ضمن استراتيجياتها، من خلال إشراك المجتمعات المحلية وتوفير بدائل اقتصادية للشباب، غير أنّ محدودية الموارد واستمرار الأزمات السياسية والأمنية قلّصت من فعالية هذه الجهود.

وعلى الصعيد الدولي، لعبت القوى الكبرى والمنظمات متعددة الأطراف دورًا بارزًا في مكافحة الظاهرة، من خلال الدعم العسكري والاستخباراتي والتنموي فقد قادت فرنسا عمليات عسكرية مثل "سيرفال" و"برخان"، بينما ركزت الولايات المتحدة على الدعم التقني والاستخباراتي عبر قواعد الطائرات المسيّرة وبرامج التدريب العسكري. كما اعتمد الاتحاد الأوروبي مقاربة تجمع بين الدعم الأمني والمؤسساتي والتنمية، في حين ساهمت الأمم المتحدة، عبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، في تعزيز الأطر القانونية والرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

غير أنّ الدراسة أظهرت أيضًا وجود تناقضات في المقاربة الدولية، حيث ارتبطت بعض التدخلات بمصالح جيوسياسية واقتصادية للقوى الكبرى، أكثر من ارتباطها بتحقيق استقرار دائم في المنطقة، كما أنّ التركيز المفرط على البعد العسكري دون معالجة الأسباب البنيوية للهشاشة، مثل الفقر والبطالة وضعف الحوكمة، أدى إلى محدودية النتائج واستمرار قدرة الجماعات الإجرامية على إعادة تنظيم نفسها.

وحسب تقارير صادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإنّ عشرات المليارات من الدولارات الناتجة عن هذه التجارة غير المشروعة قد ضُخّت في النظام المالي العالمي، وأسهمت بشكل غير مباشر، في التخفيف من تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008 (The Guardian, 2009)، حيث شكّلت مصدر سيولة مكّن بعض المؤسسات المصرفية من الصمود في مواجهة الانهيار المالي.

ولذا فإنّ مكافحة ظاهرة "الناрко-إرهاب" تتطلب استراتيجية شاملة ومتكاملة، تقوم على التوازن بين الأمن، والتنمية، والإصلاح المؤسسي، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، كما أكدت أنّ نجاح هذه الجهود يبقى مرتبطًا بمدى قدرة الدول المعنية، وفي مقدمتها دول الساحل والمغرب، على تبني سياسات شفافة وفعالة لمكافحة تهريب المخدرات وتخفيف منابع تمويل الإرهاب فغياب الإرادة السياسية الحقيقية أو استمرار الثغرات الأمنية والاقتصادية يتيح للشبكات الإجرامية فرصة إعادة إنتاج نفسها، وهذا يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة على المدى الطويل.

الإحالات والمراجع:

1. AJODO-ABEBANJOKO, "Insurgency, Terrorism, and Counterterrorism in Africa", edition Lexington Books, Bloomsbury Publishing, 2023.
2. A. THURSTON, "Jihadists of North Africa and the Sahel: Local Governance and Rebel Group Dynamics", edition Cambridge University Press, 2020.
3. https://www.abebooks.com/servlet/BookDetailsPL?bi=32109240084&ref_=pd_hw_i_1 نشر في 2010، تم الاطلاع عليه في 2025/10/04.
4. S. ABBA, "Mali-Sahel, notre Afghanistan à nous", éditions Impacts, mars 2022.
5. Collectif d'auteurs, "Les Crises Sahéliennes : Entre perceptions locales et gestions internationales", éditions Karthala, France.
6. La lettre de l'IMDEP, "La région sahélo-saharienne : axe de conflictualité", IMDEP, Algérie, le 10 avril 2010.
7. B. IRATNI, "Les aspects sécuritaires dans la région sahélo-saharienne", les tables rondes de l'IMDEP, n° :03, 2ème semestre 2011, Algérie.
8. A. LABROUSSE et M. KOUTOUZIS, "Géopolitique et Géostratégies des Drogues", édition Economica, Paris, 1996.
9. عبد الرحمن بدوي، "مناهج البحث العلمي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
10. B. BUZAN, O. WAEVER et J. DE WILDE, "Security: A New Framework for Analysis", edition Lynne Rienner Publishers, United States, 1997.
11. اسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.
12. FARC : Les Forces Armées Révolutionnaires de Colombie.
13. R. SAVIANO, "Extra pure : Voyage dans l'économie de la cocaïne", éditions Gallimard, février 2026.
14. A. GRANGE, "L'Europe des drogues : L'apprentissage de la réduction des risques aux Pays-Bas, en France et en Italie", éditions L'Harmattan, mai 2005.
15. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), "Drug trafficking undermining stability and development in Sahel region – says new report from UNODC", Dakar, 19 April 2024.
16. J. PIERRAT et L. FIOCCONI, "Le Colombien : des parrains corses aux cartels de la coke", éditions du Toucan, 2009.
17. Z. MOULAYE, "La problématique de la criminalité transnationale et le contrôle démocratique du secteur de la sécurité", Friedrich-Ebert-Stiftung, février 2014.
18. <http://www.globalterrorwatch.ch/?p=2389>, consulté le 15/10/2015.
19. J. PIERRAT et L. FIOCCONI, "Le Colombien : des parrains corses aux cartels de la coke", éditions du Toucan, 2009.
20. J. D. ROSEN, "The Losing War: Plan Colombia and Beyond", edition State University of New York Press, October 2014.
21. B. LASNIER, Le narcoterrorisme : mythes et réalités, publié le 2005,
22. www.erta-tcr.org/cr6224/2004-2006/narcoterrorisme.htm, consulté le 14/08/2013.
23. <http://www.globalterrorwatch.ch/?p=2389>, consulté le 15/10/2015.
24. D. SERGE, "Les mafias du Mali, trafics et terrorisme au Sahel", Descartes & Cie, Paris, 2014.
25. J. DURRIEU et M. Christian CAMBON, "Sur la rive Sud de la Méditerranée, une zone de prospérité à construire", 30/10/2013.
26. P. GOTTSCHALK, "Policing Organized Crime: Intelligence Strategy Implementation", first edition, edition Routledge, 2010.

27. بوابة الحركات الإسلامية، كتيبة المرابطين في مالي..منتخب الجهاديين الأفارقة"، 2014/10/23، <http://www.islamist-movements.com/13382>، (تم الإطلاع عليه في 2015 /11/10)
28. D. SERGE, "Les mafias du Mali, trafics et terrorisme au Sahel", Descartes & Cie, Paris, 2014.
29. D. SERGE, "AQMI : Al Qaida au Maghreb islamique : l'industrie de l'enlèvement", édition Fayard, Paris, 2012.
30. <http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2008/05/20080507145545bsibhew0.839184.html#ixzz4BqUkqMmk>, publié le 20/05/2008, consulté le 10/05/2016.
31. Déclaration du M. Amado Philip de Andrés, représentant régional du Bureau de l'Office des Nations-Unies contre la Drogue et le Crime (UNODC). <https://www.youtube.com/watch?v=wlhNCyb35Ws>.
32. M. FAWZI, "1600 milliards de dollars blanchis en 2009, blanchiment d'argent et terrorisme dans le monde", www. Elwatan.com, posté le 16/02/2012.
33. Pascal Boniface, "L'année stratégique 2015, analyse des enjeux internationaux", éditions Armand Colin/IRIS, 2014.
34. بشكيط خالد، "دور المقاربة الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل"، مذكرة مكملية لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: دراسات إفريقية، جامعة الجزائر3، سنة 2010/2011.
35. J. DURRIEU et C. CAMBON, "Sur la rive Sud de la Méditerranée, une zone de prospérité à construire", octobre 2013.
36. سنوسي منير، "مدى تأثير تمويل الجماعات الإرهابية في دول الساحل على الأمن الوطني"، مذكرة لما بعد التدرج المتخصص في الأمن الوطني، المعهد العالي للدراسات في الأمن الوطن، سنة 2011/2012.
37. برغيتا مول/عباس الخشالي، "دول غرب أفريقيا....محطات عبور المخدرات إلى القارة الأوروبية"، 2013/06/13،
38. <http://www.dw.com/ar/> دول-غرب-أفريقيا محطات-عبور-المخدرات-إلى-القارة-الأوروبية5677135-a-، (تم الإطلاع عليه في 2015/10/10)
39. B. SAMBE, "Crise malienne : origines, développements et répercussions dans la sous-région", publié août 2012, consulté le 15/10/2014. http://www.kas.de/wf/doc/kas_33096-1522-330.pdf?121213171306
40. H. E. MBA AKI NZE et A. C. NDIMINA, "Les enjeux de sécurité internationale dans la bande sahélo-saharienne -lutte contre le terrorisme ou course aux matières premières ?- Insécurité transfrontalière", éditions Universitaires européennes, 2012.
41. K. L. CHAUCHE, Manipulation du MUJAO par le Makhzen, l'Expression, le 18/11/2012.
42. <http://www.lexpressiondz.com/actualite/163976-le-mujao-sert-les-interferences-etrangeres-dans-la-region.html>, consulté le 17/06/2015.
43. Communiqué de la Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'homme/FIDH, "La reconquête du Nord dévoile les crimes des groupes islamistes/Eviter les vengeances pour gagner la paix", publié le 28/01/2013.
44. <https://www.fidh.org/fr/regions/afrique/mali/Eviter-les-vengeances-pour-gagner-12801>, consulté le 03/02/2013.
45. رقية دهينة، "تأثير الهجومات الإرهابية في منطقة تقننورين على الأمن القومي الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: الأنظمة السياسية المقارنة و الحكم الراشد، جامعة بسكرة، 2014/2015.
46. United Nations Office of Drugs and Crime, "Transnational organized crime in the Sahel", January 2021.
47. S. HARMON, "Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region: Corruption, Contraband, Jihad and the Mali War of 2012-2013", edition Routledge, 2014.

48. E. FOLLIS, "La guerre secrète / Infiltré au cœur du narcoterrorisme", éditions du Rocher, France, 2009.
49. A. ANTIL, "Trafic de cocaïne au Sahel", Revue Études, numéro : Tome 417, n° 4, octobre 2012, France.
50. Collectif d'auteurs, " Les Crises Sahéliennes : Entre perceptions locales et gestions internationales", éditions Karthala, France, 2013.
51. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), "Drug trafficking undermining stability and development in Sahel region – says new report from UNODC", Dakar, 19 April 2024.
52. L. GUILLAUME, "Africa Connection. La criminalité organisée en Afrique", éditions La Manufacture de livres, Paris, 2019.
53. United Nations Office on Drugs and Crime (ONUDC), " Firearms Trafficking in the Sahel", mars 2022.
54. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), "World Drug Report 2023", <https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/wdr2023.html>
55. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), "Global Report on Cocaine", 2022, <https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/global-report-on-cocaine-2022.html>
56. Europol – EU, " Drug Markets Report 2023", (Europol & EMCDDA), <https://www.europol.europa.eu/publications-events/main-reports/eu-drug-markets-report-2023>.
57. The Guardian, "Drug money saved banks in global crisis, claims UN advisor", 13 December 2009.

References:

1. 'Abd al-Rahmān Badawī, "Manāhij al-Baḥth al-'Ilmī", Dār al-Nahḍah al-'Arabīyah, al-Qāhirah, 2003.
2. ismā'il Ṣabrī Muqallid, "al-'Alāqāt alsīāsīh aldwliḥ", al-Maktabah al'kādimih, alqāhrh, 1991. bawwābat al-Ḥarakāt al-Islāmīyah, Katībat al-Murābiḥīn fī Mālī "... Muntakhab al-jihādīyīn al-Afāriqah", 23/10/2014, <http://www.islamist-movements.com/13382>, (tamma al-iṭṭilā' 'alayhi fī 10/11/2015).
3. bshkyt Khālīd, "Dawr al-muqārabah al-Insānīyah fī taḥqīq al-amn fī al-Sāḥil", Mudhakkirah mukammalah li-nayl shahādāt mājistīr fī al-'Ulūm al-siyāsīyah wa al-'Alāqāt al-Dawlīyah, takhaṣṣuṣ : Dirāsāt Ifrīqīyah, Jāmi'at aljzā'r3, sanat 2010/2011.
4. Sanūsī Munīr, "Madā Ta'thīr tamwīl al-jamā'āt al-irhābīyah fī duwal al-Sāḥil 'alā al-amn al-Waṭanī", Mudhakkirah li-mā ba'da al-Tadarruj al-Mutakhaṣṣiṣ fī al-amn al-Waṭanī, al-Ma'had al-'Ālī lil-Dirāsāt fī al-amn al-waṭan, sanat 2011/2012.
5. brghytā mawl / 'Abbās alkhshāly, "duwal Gharb Afrīqīyā Maḥaṭṭāt 'Ubūr al-mukhaddirāt ilā al-qārrah al-Ūrūbbīyah", 13/06/2013.
6. <http://www.dw.com/ar/dwl-ghrb-fryqya-mhtat-bwr-almkhdrat-la-qlqart-alwrwbyh/a-5677135>. (tamma al-iṭṭilā' 'alayhi fī 10/10/2015)
7. Ruqayyah Dhīnah, "Ta'thīr al-Hujūm al-irhābī fī minṭaqat tqntwryn 'alā al-amn al-Qawmī al-Jazā'irī", Mudhakkirah muqaddimah li-nayl shahādāt almāstr fī al-'Ulūm al-siyāsīyah wa al-'Alāqāt al-Dawlīyah, takhaṣṣuṣ : al-anṣimah al-siyāsīyah al-muqāranah wa al-ḥukm al-Rāshid, Jāmi'at Baskarah, 2014/2015.

